اقتصاد

لا حالة «طوارئ نقدية» في فلسطين

رام الله ـ **العربي الجديد**

نفت سلطة النقد الفلسطينية، منشورات «تَزعم قيام الجهاز المصرفي بإعلان حالة الطوارئ في أعقاب التهديدات الاسرائيلية بقطع العلاقة المصرفية مع البنوك الفلسطينية»، وأكدت في بيان أن هذه المنشورات لا أساس لها من الصحة، وأن مصطلح «حالة الطوارئ» لا يُستخدم في الأزمات المصرفية.

وأوضحت سلطة النقد أن المصارف الفلسطينية تلعب دور الوسيط في التجارة البينية مع الجانب الإسرائيلي، وأن قطع العلاقة المصرفية المراسلة سيكون له أثر سلبي على الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي. وتعمل سلطة النقد مع الجهات الفلسطينية المختصة وأطراف دولية عديدة للحفاظ على العلاقة المصرفية لتسهيل إجراءات التبادل التجاري وتسديد أثمان السلع والخدمات، ومنع أزمة إنسانية قد تقع نتيجة أي إجراء أحادي الجانب.

وأشارت سلطة النقد إلى أن الجهاز المصرفي الفلسطيني يحتفظ بعلاقات مصرفية مراسلة مع شبكة واسعة من البنوك حول العالم تؤهله ليبقى مستمرا في تقديم الخدمات للمواطنين محليا وعالميا إذ إن العلاقات المصرفية مع العالم الخارجي لن تتأثر في كل الحالات.

وشددت سلطة النقد على أن الجهاز المصرفي يدير مخاطره بكفاءة واقتدار، وأنها والمصارف تتخذ إجراءات تحوطية واستباقية لمواجهة المخاطر المحتملة.

وحذر البنك الدولي الجمعة من أنّ السلطة الوطنية الفلسطينية تواجه مخاطر حصول «انهيار في المالية العامة» مع «نضوب تدفقات الإيرادات» والانخفاض الكبير في النشاط الاقتصادي على خلفية الحرب على غزة. وجاء في تقرير للبنك نشرت وكالة «قنا» القطرية مقتطفات منه أنّ «وضع المالية العامة للسلطة الفلسطينية قد تدهور بشدة في الأشهر الثلاثة الماضية، مما يزيد بشكل كبير من مخاطر انهيار المالية العامة».

وأكد أن «تدفقات الإيرادات نَضَبَت إلى حدٍّ كبير بسبب الانخفاض الحاد في تحويلات إيرادات المقاصة المستحقة الدفع للسلطة الفلسطينية والانخفاض الهائل في النشاط الاقتصادي».

وفي الأشهر المقبلة، يتوقع أن يبلغ العجز في السلطة الوطنية الفلسطينية 1,2 مليار دولار، ما يضاعف الفجوة التمويلية التي كانت 682 مليوناً في نهاية العام 2023 لتصل إلى 1,2 مليار. وتوقع التقرير «حدوث انكماش اقتصادي آخر يراوح بين 6,5 و9,6 في المائة» في المالية العامة مع استمرار «ضبابية المشهد وعدم اليقين بشأن آفاق عام 2024». وأضاف أنّ «زيادة المساعدات الخارجية وتراكم المتأخرات المستحقة للموظفين العموميين والموردين هي خيارات التمويل الوحيدة المتاحة للسلطة الفلسطينية».

وأشار تقرير البنك الدولي إلى أنّ «الاقتصاد الفلسطيني فقد ما يقرب من نصف مليون وظيفة منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2023. يشمل ذلك فقدان ما يُقدَّر بنحو 200 ألف وظيفة في قطاع غزة، و144 ألف وظيفة في الضفة الغربية، و148 ألفاً من العمال المتنقلين عبر الحدود من الضفة الغربية إلى سوق العمل الإسرائيلي».

كما أكد تقرير البنك الدولي ارتفاع معدل الفقر، موضحاً أنه «في الوقت الحاضر، يعيش جميع سكان غزة تقريباً في حالة فقر»، فيما تؤدي الفجوة الآخذة في الاتساع بسرعة بين حجم الإيرادات والمصروفات لتمويل الحد الأدنى من الإنفاق العام إلى أزمة.

(جايمس ماتسوموتو/ Getty)

تباطؤ التضخم الياباني

أعلن مكتب الإحصاءات الياباني، في بيان صدر الجمعة، عن تباطؤ معدل التضخم السنوي الذي يستبعد أسعار الأغذية الطازجة إلى 2,2 في المائة في إبريل/ نيسان، وذلك بعدما سجل 2,6 في المائة في مارس/ آذار الماضي. كما تباطأ التضخم الأساسي الذي يستبعد أسعار الطاقة وكذا أسعار الأغذية الطازجة ويتابعه بنك اليابان باهتمام، ليسجل زيادة سنوية بنسبة 2,4 في المائة الشهر الماضي بعد ارتفاعه 2,9 في المائة في الشهر الذي سبقه.

ويواجه بنك اليابان ضغوطاً مختلفة أبرزها هبوط قيمة الين، ويسعى حالياً إلى رفع أسعار الفائدة وذلك تماشياً مع السياسات النقدية التي تتوجه الدول الكبرى إلى اعتمادها بعد إنهاء مسار سياسة الفائدة السالبة في مارس الماضي.

توقعات بتمديد اتفاق خفض إنتاج نفط أوبك+

فيينا ـ **العربي الجديد**

من المتوقع تمديد خفض إنتاج النفط من قبل منظمة الدول المصدرة للنفط المنضوية تحت تحالف أوبك+، بحسب مصادر وكالة رويترز، علماً أن التحالف الذي يضم منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء بقيادة روسيا، قرر الجمعة، إرجاء اجتماعه بشأن سياسة الإنتاج يوماً واحداً إلى الثاني من يونيو/حزيران المقبل.

وقالت «أوبك» إنه كان من المقرر عقد الاجتماع في فيينا في الأول من يونيو، لكنه سيُعقد عبر الإنترنت في اليوم التالي، في وقت تنفذ الدول المنتجة للنفط في تحالف أوبك+ خفضاً طوعياً للإنتاج يبلغ حوالي 2,2 مليون برميل يوميا للنصف الأول من عام 2024، بقيادة السعودية التي تمدد خفضا طوعياً سابقاً. وتأتي هذه التخفيضات، إضافة إلى تخفيضات سابقة تبلغ 3,66 ملايين برميل يومياً حتى نهاية 2024 أُعلن عنها من أواخر عام 2022 على عدة مراحل، ليصل إجمالي التخفيضات المُتعهد بها إلى نحو 5,86 ملايين برميل يومياً، أو ما يعادل 5,7 في المائة تقريباً من الطلب العالمي اليومي، وفقاً لحسابات «رويترز». وتظل المخاوف بشأن الطلب محل اهتمام في وقت تكافح الاقتصادات الكبرى بسبب أسعار الفائدة المرتفعة.

وفي 16 مايو/ أيار، خالفت وكالة الطاقة الدولية توقعات «أوبك»، إذ قالت الوكالة إن توقعات نمو الطلب العالمي على الخام في 2024 تواصل التراجع، وسط تباطؤ الاقتصاد والطقس المعتدل في أوروبا. وأوضحت الوكالة، التي تتخذ من باريس مقراً لها، أن الاستهلاك العالمي للنفط سيزيد بمقدار 1,1 مليون برميل يومياً هذا العام، أي أقل بحوالي 140 ألف برميل عما كان متوقعاً قبل شهر، مما يشكل تراجعاً في توقعاتها للشهر الثاني على التوالي.

وينبع تغير التوقعات من انكماش الطلب في الربع الأول بالدول الغنية.

وأضافت وكالة الطاقة الدولية: «أدى ضعف النشاط الصناعي واعتدال درجات حرارة الشتاء مجدداً إلى استنفاد الطلب على استهلاك وقود الديزل هذا العام، خاصة في أوروبا، كما أدى انخفاض حصة السيارات التي تعمل بالديزل إلى خفض الاستهلاك بالفعل». لكن منظمة أوبك قالت في تقريرها الشهري، الصادر قبل ذلك بأيام، إن الطلب العالمي على النفط سيرتفع بمقدار 2,25 مليون برميل يومياً في 2024، وبواقع 1,85 مليون برميل يومياً في العام 2025.

أخبار

ارتفاع عدد السائحين في تركيا 8,7%

أظهرت بيانات وزارة السياحة التركية الجمعة أن عدد الزوار الأجانب الوافدين للبلاد ارتفع 8,7 في المائة إلى 3,61 ملايين زائر في إبريل/ نيسان مقارنة بالعام الماضي. وبلغ عدد الزوار الأجانب 3,32 ملايين في الشهر نفسه من

عام 2023، وكان الرقم 2,57 مليون في إبريل 2022. وكشفت البيانات أن معظم الزوار الوافدين في شهر إبريل كانوا من ألمانيا وروسيا وبريطانيا وبلغاريا وإيران.

فرنسا تدعو لمواجهة ممارسات تجارية صينية

قال وزير المالية الفرنسي برونو لو مير الجمعة إن دول مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى بحاجة إلى تشكيل جبهة مشتركة ضد الممارسات التجارية الصينية غير العادلة. أدلى لومير بهذه التصريحات للصحافيين قبل اجتماع لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية من دول مجموعة السبع في ستريسا بشمال إيطاليا. وأضاف «علينا بالتأكيد تجنب أي نوع من أنواع الحرب التجارية» لكنه أضاف أن مجموعة السبع لديها مشاكل مع السياسات الصناعية للصين وتحتاج إلى حماية مصالحها بطرق تشمل تطوير القطاعات الجديدة مثل السيارات الكهربائية والطاقة النظيفة.

هبوط مبيعات التجزئة البريطانية في إبريل

تراجعت مبيعات التجزئة في بريطانيا بشكل كبير خلال الشهر الماضي في ظل انخفاض المبيعات في غالبية القطاعات، وتراجع أداء منتجات الملابس، والأثاث، والمعدات الرياضية، والألعاب نتيجة سوء الأحوال الجوية. وأوضحت بيانات مكتب الإحصاءات الوطني التي صدرت الجمعة، هبوط مبيعات التجزئة البريطانية بنسبة 2,3 في المائة في إبريل/ نيسان، مقارنة بقراءة مارس/ آذار المعدلة إلى انخفاض بنسبة 0,2 في المائة بدلاً من استقرار. وخلال الأشهر الثلاثة المنتهية في إبريل، ارتفعت مبيعات التجزئة بنسبة 0,7 في المائة على أساس فصلي.

تغريم جيه بي مورغان 100 مليون دولار

أعلنت لجنة تداول السلع الآجلة الأميركية أن مصرف «جيه بي مورغان» فشل في مراقبة مليارات من أوامر التداول الخاصة بعملائه على نحو صحيح خلال فترة ما بين عامي 2014 و2021 في ظل ثغرات عدة في نظام مراقبة بيانات التداول. وأوضحت اللجنة في بيان أن هذا سوف يترتب عليه تغريم المصرف 100 مليون دولار لتسوية التحقيق في عمليات الرقابة على التداولات الذي استمر لعدة سنوات، بجانب الغرامات المتفق على دفعها لبنك الاحتياطي الفيدرالي ومكتب الرقابة على العملة.

سياسات نقدية

البنوك العربية تتمدد عراقياً

زيادة الاستثمارات ومساع لتقليل أثر العقوبات

يوسع عدد من البنوك العربية حضوره في القطاع المصرفي العراقي، مع شراء حصص كبيرة وسط استمرار العقوبات الأميركية التي تطاول عدداً من المصارف العراقية

بغداد ـ **احمد عبد**

وسّعت بنوك عربية كبرى حضورها في القطاع المصرفي العراقي خلال الأشهر الماضية، من خلال استثماراتها النقدية وتعاملاتها المباشرة مع البنوك العراقية الخاصة، وسط مساع لتعزيز الأرصدة المالية والنقدية للمصارف العراقية واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

وتواجه البنوك العراقية تحديات كبيرة على خلفية العقوبات التي فرضتها وزارة الخزانة الأميركية على 24 مصرفاً مع حظر تعاملاتهم النقدية بالدولار، للحد من هدر العملة والتحويلات المشبوهة.

وأثر هذا الحظر على الخدمات المصرفية داخل العراق، ما دفع البنك المركزي العراقي لإصدار تعليماته الأخيرة بالعودة إلى القانون رقم 4 لسنة 2010 الذي نص على اعتماد حصة مؤهلة أو أكثر للبنوك المساهمة، شرط أن يكون هذا البنك المساهم مراقبا من قبل البنك المركزي في بلده الأم، مما ساهم بفتح المجال أمام المصارف العربية والأجنبية لفتح اعتماداتها المالية واستثماراتها النقدية مع عدد من البنوك الخاصة العراقية. وبلغ حجم التحويلات الخارجية للبنوك والمصارف العراقية بشكل مباشر أو من خلال البنوك المراسلة والمساهمة بحدود 265 مليون دولار يومياً، من خلال شراء الدولار عبر نافذة بيع العملة بالسعر الرسمي البالغ 1310 دنانير للدولار الواحد، فيما لم تصدر إحصائية رسمية عن حجم الكتل النقدية التي تم ضخها لشراء أسهم في المصارف العراقية.

وفي التفاصيل، منح البنك المركزي العراقي أخيراً، أربع رخص جديدة لمصارف أردنية، وهي مصارف الاتحاد، والإسكان، والأردن، والعربي، وسبقتها رخص أخرى لبنوك عربية وأجنبية وفق نسب استثمارية مساهمة في القطاع المصرفي العراقي الخاص. ونشرت صحيفة محلية أن حصة البنوك العربية في المصرف الأهلي العراقي بلغت 76,7 في المائة من أسهم المصرف، حيث وصلت حصة بنك المال الأردني إلى 61,85 في المائة، وحصة بنك القاهرة عمان إلى 9,90 في المائة، فيما بلغت حصة صندوق أركاديا الاستثماري الفلسطيني 5 في المائة. وذلك وسط مساعي مصرف الإسكان الأردني لشراء حصة في مصرف المنصور العراقي الذي ساهم فيه مصرف قطر الوطني بنسبة 54 في المائة. وفي وقت سابق، أعلن البنك الأردني الكويتي عن توقيع الاتفاقية لشراء حصة نسبتها 51,79 في المائة من أسهم مصرف بغداد. وقال الخبير المالي والمصرفي، عبد الرحمن الشيخلي، إنه لا يوجد أرقام محددة حول حجم الاستثمارات العربية والأجنبية في المصارف العراقية، إلا أن البنك المركزي العراقي منح المصارف الأجنبية والعربية فرص الاستحواذ على حصص كبيرة في المصارف العراقية بنسبة تزيد عن 50 في المائة. وأفاد الشيخلي، خلال حديثه لـ«العربي الجديد»، أن هدف البنك المركزي العراقي من منح المساهمة بنسب عالية هو محاولة جلب رؤوس أموال غير عراقية إلى القطاع. وأضاف، أن استثمار الدول العربية لدى المصارف والبنوك العراقية كبير، وسط مساهمة من راس المال الأردني والكويتي والقطري والإماراتي.

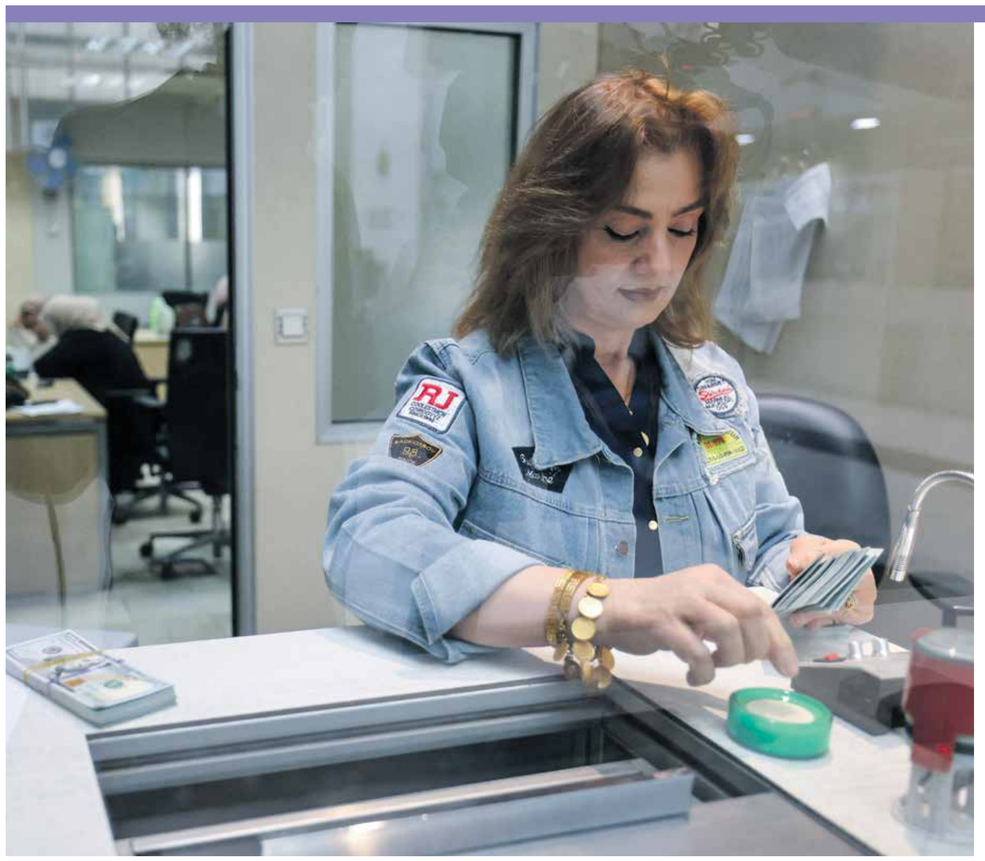

داخله البنك المركزي العراقي في بغداد، 25 مارس 2024 (Getty)

يسعى البنك المركزي إلى تعويض هروب رؤوس الأموال العراقية

وأشار إلى أن دعوة البنك المركزي العراقي للاستثمارات المصرفية الأجنبية جاءت بسبب هجرة رؤوس الأموال العراقية إلى الخارج وعمليات التهريب الناتجة من الفساد المالي والإداري الذي استشرى في كيان المؤسسات الحكومية.

وأضاف، أن عدم توفر السيولة النقدية لدى المصارف، سببه فقدان ثقة المواطن بالنظام المصرفي العراقي وتحديداً المصارف الخاصة، مما دفع إلى ضرورة جلب الاستثمارات الأجنبية.

وأوضح الشيخلي، أن العراق اليوم يشهد استقراراً نسبياً في النظام السياسي والأمني والاقتصادي، وأصبحت البيئة الاستثمارية آمنة وجاذبة للاستثمار، خاصة بعد ظهور مشاريع حقيقية في البلد إن كانت حكومية أو ضمن القطاع الخاص.

وشدد الشيخلي، على أهمية الاستعانة بالاستثمارات الخارجية التي ستساهم في خلق موارد إضافية بعيداً عن النفط الذي اعتمد عليه العراق طوال السنوات الماضية.

ومنحت العقوبات الأميركية التي فرضت على المصارف العراقية الخاصة وتقييد حركة التعامل بالعملات الأجنبية الفرصة للبنوك الأجنبية والعربية التي تمتلك حسابات لدى بنوك عالمية وأميركية للمساهمة بالحصة السوقية في العراق بنسبة كبيرة جداً. وقال الخبير المالي، صفوان قصي، إن اعادة النظر بتقييد حركة هذه المصارف العراقية تمنع احتكار المصارف الأجنبية العاملة في العراق، والتي تمتلك حسابات واعتمادات كبيرة لدى مصارف عراقية بنسبة تتجاوز 49 في المائة من رأس المال. وشدد قصي، خلال حديثه مع «العربي الجديد»، على ضرورة حماية النظام المالي و توفير نظام مصرفي متكامل يعتمد على مراجعة سياسات البنك المركزي العراقي من خلال منع عمليات احتكار بيع العملات الأجنبية ومنها الدولار.

واكد قصي، على أهمية رفع نظام العقوبات والتقييد واستبداله بنظام التصحيح وإرشاد المصارف المقيدة بتعزيز قدرتها على الامتثال وتلبية احتياجات الزبائن ومعرفة حركة الدينار العراقي والاستثمار بالتكنولوجيا. وأشار إلى ضرورة مراجعة آلية الحصول على الدولار وحصة المصارف الأجنبية منه.

ليبيا

الرواتب تستحوذ على 82% من الإنفاق العام

طرابلس ـ **احمد الخميسي**

أظهرت بيانات مصرف ليبيا المركزي أن الرواتب استحوذت على 82 في المائة من إجمالي الإنفاق العام خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام 2024، فيما يبلغ الإنفاق الإجمالي للدولة 26 مليار دينار (الدولار 4,84 دنانير). وأوضح المركزي أن عمليات الإنفاق توزعت على أبواب الميزانية بواقع 20,4 مليار دينار للباب الأول من الميزانية الذي يغطي المرتبات، و1,1 مليار دينار للباب الثاني الخاص بالنفقات التسعيرية، و3,6 مليارات دينار للباب الرابع الخاص بالدعم، إضافة إلى 983 مليون دينار للترتيبات المالية الخاصة بالمؤسسة الوطنية للنفط.

وبلغت الإيرادات من النقد الأجنبي خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام 6,4 مليارات دولار منها 944 مليون دولار إتاوات نفطية، وبلغ إجمالي الاستخدامات والالتزامات القائمة بالنقد الأجنبي 13,8 مليار دولار. وتوزعت الاستخدامات من النقد على 7,5 مليارات دولار لاستخدامات الدولة منها 1,18 مليار دولار للمؤسسة الوطنية للنفط و313 مليون دولار للشركة العامة للكهرباء و27 مليوناً مرتبات العاملين في الخارج، وحوالات لجهات أخرى بالإضافة إلى التزامات أخرى بقيمة 5,5 مليارات دولار.

كما بلغ إجمالي استخدامات المصارف التجارية 6,28 مليارات دولار منها الاعتمادات المستندية 3,62 مليارات دولار وحوالات بـ 99 مليون دولار والأغراض الشخصية 2,46 مليار دولار.

وقال المحلل المالي محمود سالم في تصريحات لـ «العربي الجديد» إن هناك عجزاً في ميزان المدفوعات خلال الأشهر الأربعة الأولى بقيمة 7,4 مليارات دولار وهو مؤشر غير جديد. وأضاف أن المطلوب الاستمرار بالسياسات التقشفية حتى نهاية العام لتغطية العجز في ميزان المدفوعات، معتبراً أن ارتفاع الإيرادات النفطية يسهم في استقرار الدينار.

عجز ميزان المدفوعات مستمر وسط تعويل على أسعار النفط

ورأى المحلل الاقتصادي عبد الفتاح أبوقصة أن المؤشرات الاقتصادية تُعتبر جيدة وسط عدم وجود طلب كبير على النقد الأجنبي بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي. وشرح خلال حديثه لـ «العربي الجديد» أن تعافي إنتاج النفط وارتفاع الأسعار عالمياً سوف يسهمان في تقليص العجز في ميزان المدفوعات بالتزامن مع وضع ميزانية موحدة للحكومتين المتنازعتين في البلاد. وتوقع البنك الدولي نمو الاقتصاد الليبي بنسبة تتراوح بين 4,8 و5,8 في المائة خلال 2024 على افتراض تحقيق الاستقرار السياسي واستمرار الإنتاج النفطي على حاله بشكل عام، حيث مثّل قطاع النفط والغاز 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

الأردن

نقص التمويل يهدد خدمات الـ «أونروا»

عمان ـ **زيد الدبيسية**

تتوالى التحذيرات من تأثيرات وقف الولايات المتحدة والعديد من البلدان تمويل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين أونروا، بسبب مزاعم إسرائيلية بضلوع عدد من موظفي الوكالة بعملية طوفان الأقصى، فيما لم يقدم الاحتلال أي إثباتات حول ذلك. وكان المفوض العام للوكالة فيليب لازاريني أكد أن لدى الهيئة الإغاثية ما يكفي من التمويل لتواصل عملياتها حتى نهاية مايو/ أيار على أقل تقدير. وقال المسؤول السابق في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن خضر العبسي لـ «العربي الجديد» إن خدمات الوكالة تراجعت بشكل كبير منذ عدة سنوات وتفاقمت الأزمة إثر وقف التمويل. وأضاف العبسي الذي كان يشغل رئيس لجنة تحسين خدمات مخيم غزة الواقع في محافظة جرش على بعد 50 كلم شمال عمان، أن تراجع الخدمات شمل قطاعات أساسية مثل الصحة والتعليم والخدمات الأخرى، وكذلك التحول في تشغيل اللاجئين من وظائف دائمة الى فترات محدودة تبلغ شهرين أو ثلاثة أشهر

في مدرسة تابعة للوكالة في الأردن، 20 سبتمبر 2021 (Getty)

ترتبط بإنجاز الأعمال المطلوبة لصالح الوكالة. وأكد التشدد في منح المساعدات من قبل الوكالة التي باتت تقتصر على المساعدات المالية فقط وفي الحدود الدنيا بدلاً من المعونات التموينية التي كانت تقدم في السابق.

وبين العبسي أن مساعدات الأونروا في السابق كانت شاملة لكافة اللاجئين الفلسطينيين لكن حالياً تقتصر على الشرائح الفقيرة. وقال إنه حتى في المدارس التابعة للوكالة تم وقف القرطاسية وتوزيع الكتب المدرسية على الطلبة فيما في السابق كان يحصل الطالب على حقيبة مدرسية تتضمن ما يلزمه، مشيراً إلى أن الحكومة الأردنية تسد النقص الحاصل في خدمات الوكالة حالياً. ولا يخفي العبسي المخاوف من انقطاع عمل الوكالة خلال الفترة المقبلة في ضوء استمرار الممارسات الاسرائيلية والدعم الذي يتلقاه الاحتلال من الولايات المتحدة والعديد من البلدان والقرار الذي اتخذ بوقف تمويل الأونروا بناء على مزاعم قدمها الكيان المحتل. الخبير الاقتصادي مازن مرجي قال لـ «العربي الجديد» إن الأردن سيواجه تحديات كبيرة خلال الفترة المقبلة، في حال لم تتراجع الدول الممولة لوكالة الغوث عن قرارها، من ناحية العمل لتوفير الحد الأدنى من خدمات الرعاية للاجئين الفلسطينيين، وخاصة الصحية والتعليمية منها، في الوقت الذي يعاني فيه البلد من ارتفاع عجز الموازنة والضغوطات المالية.

وأكد على أهمية أن يضاعف الأردن جهوده بالضغط على المجتمع الدولي والولايات المتحدة بوجه خاص لأجل توفير التمويل اللازم لوكالة الغوث.

تقرير

تركة أسماء الأسد الثقيلة

توقعات بتخفيف قبضتها على الاقتصاد السوري

أدى إعلان الرئاسة السورية عن مرض أسماء الأخرس زوجة رئيس النظام بشار الأسد، بالسرطان، موجة من التكهنات حول مستقبل إدارة عدد من الشركات والقطاعات الاقتصادية التي تسيطر عليها الأسد، وسط توقعات تشير إلى تغييرات في المشهد الاقتصادي

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

تتزايد التساؤلات حول انسحاب أسماء الأخرس زوجة رئيس النظام السوري بشار الأسد من العمل العام، إثر إصابتها بمرض السرطان، ما يتطلب، بحسب بيان رئاسة الجمهورية بدمشق «تحقيق العزل مع تحقيق التباعد الاجتماعي المناسب، ومن ثم ستبتعد عن العمل المباشر والمشاركة في الأنشطة العامة ضمن خطة العلاج». وتباينت الآراء، بين من يعتبر أن البيان يمهد لسحب الأخرس التي تغولت في السيطرة على مفاصل الاقتصاد الرئيسية، وبين من يقول إنها ستبقى على رأس مهامها وتدير المؤسسات والشركات، عبر معاونيها. وتستهدف اسماء الأسد، الاقتصاد، فهي برأي مصادر «العربي الجديد» وراء إصدار المرسوم رقم 28 لعام 2001 القاضي بإنشاء مصارف خاصة بدأت العمل عام 2004، لتبدأ التسلل إلى الاقتصاد والمجتمع السوري من خلال الصندوق السوري لتنمية الريف (فردوس) الذي اسسته عام 2001 بهدف احتضان المبادرات المجتمعية وساعد بتأسيس شركات صغيرة، بتمويل مصرفي ودعم المجتمع المدني، ليتحول «فردوس» وغيره من المؤسسات التي تديرها أسماء الأسد، في عام 2007 إلى «الأمانة السورية للتنمية» التي اصبحت، بحسب مصادر سورية مطلعة، شركة كبيرة متعددة المهام والوظائف، من علاقات عامة مع الغرب وتسويق النظام، خاصة بعد الثورة، والمتحكم بالعمل الخيري ودور الأيتام، بعد مصادرة تلك المهمة من رامي مخلوف، ويتمدد عمل «الأمانة العامة» للسيطرة على المساعدات الخارجية، إن كان للمتضررين من الحرب أو تلك المساعدات التي وصلت إلى مناطق الأسد بعد الزلزال الذي ضرب سورية في فبراير/ شباط من العام الماضي.

وبرزت أسماء الأسد حوتا اقتصادياً أو وصياً على الاقتصاد السوري، بعد تفكيكها «إمبراطورية» محمد مخلوف المالية، واستصدار قرار الحجز على أموال رامي مخلوف، ابن خال رئيس النظام السوري بشار الأسد، في 19 مايو/ أيار من العام 2020، بذريعة عدم دفع مستحقات خزينة الدولة، لتضع يدها، وفق المصادر، على جمعية مخلوف الخيرية «البستان» وكبرى الشركات المالية والإنتاجية والخدمية «سيريا تيل، شام القابضة، رامال». أما المرحلة الثالثة والمستمرة حتى إعلان إصابتها بالسرطان قبل أيام، فهي التحكم بالقرار الحكومي والعمل الاقتصادي الخاص، عبر مجلس اقتصادي رديف. وتُجمع آراء عدد من المصادر الخاصة لـ «العربي الجديد» على أن سطوة أسماء على الاقتصاد والتفرد بالقرار، جاءت بالاتفاق مع زوجها بشار الأسد، عبر تفكيك هياكل الاقتصاد السوري، وإبعاد من يمكن تسميتهم «برجوازية وطنية» واستبدالهم بـ«حديثي النعمة ومطلقي الولاء» سواء بالقطاع غير الحكومي «غرف التجارة أو الصناعة والزراعة» أو بالمراكز المالية والاقتصادية الحكومية الحساسة «مصرف سورية المركزي، المصارف الحكومية، الوزراء، إدارة الجمارك» بالتوازي مع «اقتلاع» عائلة

2018

وتحديدا في شهر اغسطس من ذاك العام اعلنت اسماء الاسد اصابتها بسرطان الثدي، ومن ثم تم إعلان شفائها في اغسطس 2019، وذلك قبل بيان الرئاسة الاخير الذي يشير الى اصابتها من جديد.

محمد مخلوف واستيراد أموال «آل الأسد» التي سبق وأن قدرتها الخارجية الأميركية بمليارَي دولار، ليكون بضربة رامي مخلوف الذي كان من أهم المسيطرين على الاقتصاد السوري، مصادرة لأسماء بأوساط الأعمال، مع الترويج بأنها تحمل مشروعاً تنموياً شفافاً، قبل أن تتراجع شعبيتها ويعتبرها الكثير من السوريين، خاصة في مناطق

تعمّقت سيطرة الأسد بعد تفكيك إمبراطورية رامي مخلوف

تزايدت الأصوات أخيراً المنزعجة من إدارة الأسد للاقتصاد

حواضن الأسد «الساحل السوري» سبباً للتردي الاقتصادي والواقع المعيشي عبر تحكمها بحاجيات السوريين الأساسية عبر شركة «تكامل» الخاصة المسؤولة عن توزيع المحروقات، ويعتبر المحلل الاقتصادي عبد الناصر الجاسم في حديث مع «العربي الجديد» أن بيان الرئاسة السورية هو «بداية إعادة الهيكلة اقتصادياً بعد التغييرات التي رأيناها على صعيد الحزب والجيش وإدارات المخابرات، وذلك في مسعى بشار الأسد لإبهام الداخل والخارج بالتغيير والإصلاح»، معتبراً أن لانتفاضة مدينة السويداء المستمرة منذ نحو عام وامتعاض حواضن النظام بسبب تراجع المعيشة وزيادة سطوة أسماء الأسد، دورا كبيرا بإعلان ابتعاد أسماء الأسد عن الشأن العام. ويضيف الجاسم إن «أسماء الأسد كانت تسيطر على تدفق أموال المساعدات الدولية من خلال الأمانة السورية للتنمية بوصفها منظمة مجتمع مدني وشريكا محليا. وكذلك الاستيلاء على منظومة آل مخلوف، وبمقدمتها شركتي الخليوي «سيريا تيل» و«94» ويأتي بيان الرئاسة ضمن التبدلات الجديدة بالمنطقة وفرض التغيير على بشار الأسد، عربياً ودولياً، وسط تعالي الأصوات المنزعجة من سطوة أسماء وابتزازها للتجار وفرضها «الإتاوات» بالمقابل، يرى مدير عام سابق في دمشق، طلب عدم كشف هويته، ان هناك «ترتيبات جديدة بالداخل السوري تتطلب إبعاد أسماء وغيرها عن المشهد» لكن ذلك برأيه «لا يعني سقوط النظام» مرجحاً أن تبقى إدارة أسماء للشركات عبر مجموعة من معاونيها. ويضيف المدير السابق أن «مرحلة التغيير المقبلة» ستتضمن شخصيات جديدة وترتيب مختلف بالحكومة، مع خصخصة قطاعات حكومية، بمقدمتها قطاعي الطيران والكهرباء، كما سيتم الاستغناء «بالكامل» عن الشركات الخاسرة التي وجدت، برأيه، لأسباب تاريخية متعلقة بالاشتراكية، خالصاً «لا يذهب المروجون إلى أبعد من الواقع. القصة ترتبط بمرض، وترتيب جديد تتطلبه المرحلة». ويستبعد معاون وزير سابق بدمشق، طلب عدم ذكر اسمه، ما تداوله البعض من أن يكون هدف البيان الرئاسي حول مرض «السيدة الأولى» ابعادها عن السلطة والضوء، لأن وضعها الصحي تردى بالفعل، كذا يستبعد أن يكون البيان تمهيدا لـ«إرضاء الطائفة والداخل وتحويل الإدارة والأموال إلى ماهر شقيق بشار الأسد»، كما يتم التداول أخيراً.

ويؤكد المسؤول السابق خلال تواصله مع «العربي الجديد» أن لا علاقة برغبة إيران في إعادة إمبراطورية مجد رامي مخلوف بما جرى مع أسماء الأسد، ولا توزيع المسؤولية والإدارة والأموال على ماهر ووجوه جديدة، لأنه «ببساطة إيران اليوم ليست بموضع المتحكم بالقرارات»، كاشفاً بالوقت نفسه عن «خلاف حاد وكبير» بين نظام الأسد وطهران «منذ نحو عام، تجلى بتقنين إيران توريد النفط الخام وإلحاحها في تحصيل الديون أو أخذ استثمارات مقابل الديون».

وحول من سينوب عن أسماء الأسد أو يدير مملكتها الاقتصادية، يقول معاون الوزير السابق إن «السيدة الأولى ماسست العمل» ويمكن، خلال فترة علاجها أن يتحول القرار إلى فارس كلاس، مدير مؤسسة الأمانة السورية للتنمية، ولينا الكنانة منسقة العلاقات الاقتصادية بين القصر الرئاسي والقطاع الخاص، ودانا بشكور مديرة مكتب أسماء الأسد، وخضر علي طاهر مدير شركة إيما تيل العائدة لأسماء، ويسار إبراهيم المستشار الاقتصادي في القصر الرئاسي.

بالمقابل، يقول رئيس الائتلاف السوري المعارض السابق، نصر الحريري لـ«العربي الجديد» إن نظام البعث لا يعطي استراحة للمرضى، فحافظ الأسد كان مصاباً بالسرطان وحكم لليوم الأخير من عمره.

ويضيف الحريري أن ثمة عملا ومطالب، إقليمية ودولية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2254، ومنها تغيير حقيقي ضمن بنية النظام، وعلى المستويات جميعها «أمنية، حكومية، سياسية.» وأسماء الأسد برأيه، دخلت في صلب القرار السوري، السياسي عموماً والاقتصادي على وجه التحديد، لذا جاء قرار تغييبها عن المشهد وليس إبعادها، ضمن تنفيذ المطالب الدولية.

اسماء الاسد في مؤتمر في باريس، 10 ديسمبر 2010 (فرانس برس)

سيرة مختصرة عن الاسد

ولدت أسماء فواز الأخرس في 11 أغسطس/ آب 1975 في العاصمة البريطانية لندن، التي درست فيها علوم الكمبيوتر «كلية الملك بجامعة لندن» وتخرجت عام 1996، قبل أن تتوجه للعمل المصرفي والتدريب بالبداية في نيويورك، بمصرف «دويتشه بانك» ومن ثم في مصرف «جي بي مورغان» لتتم خطبتها من بشار الأسد عام 1999 ويتزوجا في 18 كانون الأول/ديسمبر 2000 ولهما من الأولاد، حافظ ولد عام 2001 وكريم ولد عام 2004 وابنة واحدة هي زين ولدت في 2003. ولم تزل أسماء الأسد تحتفظ بجنسيتها البريطانية، رغم صدور عقوبات أوروبية طاولتها بالاسم، عام 2020 مع والديها وشقيقَيها وابنها الأكبر بتهمة مراكمة «ثروات غير مشروعة على حساب الشعب السوري». ويرى رئيس الائتلاف السوري المعارض السابق، نصر الحريري لـ «العربي الجديد» أن أسماء ورغم الدور الكبير الذي نسب إليها، خلال السنوات الأخيرة، خاصة بعد وفاة حماتها، أنيسة مخلوف عام 2018، يمكنها نقل مهامها لاسماء جديدة «من الصف الثاني وغير خاضعة لعقوبات» مستبعداً أن تنقل المهام إلى ماهر شقيق بشار.